

PROVISIONAL

S/PV.3263
10 August 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، الساعة ١٦/٣٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)	السيدة ألبرايت	الرئيسة :
السيد فورونتسوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء :
السيد خان	باكستان	
السيد ساردنبرغ	البرازيل	
السيد علهاي	جيبوتي	
السيد جيسس	الرأس الأخضر	
السيد لي جاو شنغ	الصين	
السيد مريميه	فرنسا	
السيد أرياً	فنزويلا	
السيد بن جلون تويمي	المغرب	
السيد رتشاردسن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	
السيد بيداويه	اسبانيا	
السيد كيتنغ	نيوزيلندا	
السيد مولنار	هنغاريا	
السيد هاتانو	اليابان	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في ليبيرياتقرير جديد للأمين العام عن ليبيريا (S/26200)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي بنن وليبيريا ومصر ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد ماثيوس (ليبيريا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد وانو (بنن)

والسيدة حسن (مصر) والسيد جمبري (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير جديد للأمين العام عن ليبيريا وارد في الوثيقة S/26200.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26259، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي أعد خلال المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/26265، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في

٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة. كما تلقى أعضاء المجلس

صورا فوتوغرافية من رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال

بالإنابة لبعثة بنن الدائمة لدى الأمم المتحدة، ستنشر بوصفها الوثيقة S/26272.

المتكلم الأول هو وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا، صاحب السعادة السيد غابرييل باكوس ماثيوس. ونيابة عن المجلس، أرحب به وأدعوه للإدلاء ببيانه.

السيد ماثيوس (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد ليبيريا غاية السرور أن يراك، السفيرة ألبرايت، رئيسة لمجلس الأمن في الوقت الذي ينظر فيه المجلس في تقرير الأمين العام بشأن ليبيريا الوارد في الوثيقة S/26200 المؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣.

ووفدي يهنئ السفير ديفيد هنائي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، على قيادته الفعالة للمجلس خلال الشهر المنصرم.

وكما أبلغ الأمين العام المجلس، فإن اتفاق كوتونو وقعت عليه الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا والجبهة الوطنية لليبيريا وحركة التحرير الموحدة من أجل الديمقراطية في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. ويمثل الاتفاق نجاحا كبيرا في السعي الى تحقيق السلم الدائم في ليبيريا.

وبعد أكثر من ٢٤ جلسة من أجل السعي الى إيجاد تسوية من خلال المفاوضات جاء اتفاق كوتونو بمثابة نصر لشعب ليبيريا بفضل صبره ومثابرتة. وبالاتفاق علي عملية تبدأ بوقف العمليات القتالية وتؤدي الى نزع السلاح وإجراء انتخابات حرة نزيهة، قررنا نحن الليبريين طريقة تحقيق التغيير السياسي في بلدنا.

والاتفاق أيضا نصر لقيادة وشعوب الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا (اكواس) الذي قام بمبادرة جريئة لحسم مسألة أمنية في المنطقة دون الاقليمية، بدعم وتعاون نشطين من جانب منظمة الوحدة الافريقية.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تتشاطر هذا النصر. لذلك نود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقاريره السابقة، كما نسجل تقديرنا لمجلس الأمن على القرارين ٧٨٨ (١٩٩٢) و ٨١٣ (١٩٩٣) اللذين ساعدا في تهيئة الظروف التي جعلت تحقيق اتفاق كوتونو ممكنا. والواقع أن التنفيذ الناجح لاتفاق كوتونو سيؤذن ببداية فصل جديد في التعاون الدولي من أجل السلم بين الأمم المتحدة ومنظمة اقليمية وأخرى دون اقليمية هما منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا على التوالي.

يسرنا أن نبليغ أعضاء المجلس بأنه منذ التوقيع على اتفاق كوتونو، تتصرف جميع الأطراف بطريقة بناءة جدا. فالمدافع صامته؛ ووقف إطلاق النار يحترم احتراما كاملا.

ومن المهم أن نشير الى أن الأطراف تقوم باتخاذ الخطوات التي أقرتها والتي بموجبها ستتحول الى حكومة انتقالية ليبرية وطنية، وهو تحول يلقي الترحيب، فالأمور بدأت تبدو مشرقة على الجانب الليبري، وهناك الآن ما يدعو الى التفاؤل.

واعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، وتنفيذه سيكونان معلما بارزا على الطريق الى السلام. وانشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا، كما ينص على ذلك اتفاق السلم، يشكل تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة في السعي لإنهاء هذه الحرب المشتعلة بين الأشقاء. إننا نود أن نشرك جميع الليبريين في مشروع القرار المعروض أمامكم، ونحن نوصي باعتماده بالاجماع.

ثمة شاغل أساسي آخر في هذا الوقت هو ما إذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تساعدنا في تصميمنا على إقامة الحكومة الانتقالية خلال الـ ٣٠ يوماً القادمة، وهو ما يتلزم، وفقا لما ينص الاتفاق عليه، مع بدء عملية نزع السلاح الشامل للمتحاربين.

وستلاحظون في تقرير الأمين العام (S/26200) إشارة الى طلب تقدم به الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بشأن مساعدة مالية لتمكين بعض البلدان الافريقية من توفير تعزيزات لفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للاتحاد. وهذه القوات الإضافية، مع مراقبي الأمم المتحدة، ضرورية على وجه الاستعجال من أجل البدء بعملية نزع السلاح.

ونناشد المجلس أن ينظر في الوقت المناسب في هذا الطلب المقدم من الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، حتى يمكن لتلك الدول التي أعلنت مبدئياً عن استعدادها للمساهمة بقواتها أن تؤمن التمويل الذي من شأنه تسهيل وزعها.

إن عملية السلم في ليبيريا في مرحلة دقيقة. فطوال ثلاث سنوات ونصف نزلت بالشعب الليبري أهوال الحرب والموت والدمار. واليوم، أضحى السلم قاب قوسين أو أدنى، وينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل تنفيذ اتفاق كوتونو بمعزل عن الأثر الذي ينذر به التأخير. وبالتالي فإننا نناشد جميع أعضاء المجلس إبداء التعاطف والدعم لمساعدة شعب ليبيريا، الذي بفضل اتفاق واحد يقف الآن مستعداً ومتأهباً للسير يدا بيد نحو مستقبل سلمي وديمقراطي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة

للوحدة الوطنية في ليبيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بنن. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن رئيس جمهورية بنن، صاحب

الضخامة السيد نيسيفور سوغلو، الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، أتناول الكلمة أمام هذه الهيئة بمناسبة النظر في البند المتعلق بالحالة في ليبيريا.

بداية، السيدة الرئيسة، إسمحي لي أن أتقدم منك بأحر التهاني على توليك رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/اغسطس. إن معرفتك الشاملة وبراعتك في المسائل الدولية لهما ضمانا بنجاح مداوات المجلس في وقت أصبحت فيه الصراعات المحلية أو الاقليمية، غيبُ انتهاء التناحر العالمي، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في العالم.

إن سلفكم، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، قد حظي باعجابنا الأكبر على إدارته الكفؤة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إن نظر مجلس الأمن مرة أخرى اليوم في الحالة في ليبيريا قد جاء على اثر توقيع اتفاق السلم في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين الأطراف الليبرية، التي أكدت بذلك مجددا على التزامها باحترام اتفاق ياموسوكرو الرابع وتنفيذ مختلف أحكامه دون إبطاء وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

إن الرئيس نيسيفور سوغلو يشعر بالعرفان الخاص لمجلس الأمن ككل على ما أظهره من جد لدى معالجة الصراع الليبري.

فالتوقيع على اتفاق السلم في كوتونو قد أمكن تحقيقه بفضل رغبة أطراف الصراع الليبري في إسكات صوت السلاح أخيرا والانخراط في عملية تسوية سلمية بغية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الداخلي فيما بينها.

إلا انني أود هنا أن أؤكد على أن دور الأمم المتحدة كان حاسما في تهيئة مناخ الثقة بين الأطراف وإلا لما كنا نتكلم اليوم عن اتفاق كوتونو، الذي يفتح الطريق أمام أعمال مختلف الأحكام الهامة الواردة في اتفاق ياموسوكرو الرابع للسلم الشامل، وأعني احترام وقف إطلاق النار؛ وإعادة تجميع القوات ونزع سلاحها

ثم تسريحها؛ واجراء انتخابات عامة ورئاسية. وفي المستقبل المنظور لن يشجع تنفيذ هذا الاتفاق فقط على الإسراع بالمعونة الإنسانية وتوزيعها على السكان الليبريين الذين عصف بهم صراع يعود الى ١٩٨٩، ولكن سيشجع عودة المشردين من أجل تعزيز الأسس الاجتماعية للتسوية السياسية.

لابد لنا من توجيه تحية الى الأمين العام، ومن خلاله، الى ممثله الخاص في ليبيريا لقيامه بتنفيذ توجيهات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في ليبيريا.

إن الجهود المحمودة التي بذلها المجتمع الدولي من أجل التخفيف من معاناة آلاف الضحايا الأبرياء لهذا الصراع تستأهل أيضا أعظم تقديرنا. إن اتفاق كوتونو للسلم يؤكد الدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في عملية السلم في ليبيريا. فالفكرة تتمثل في تعزيز الثقة بين أطراف الصراع. فمشروع القرار الذي سيكون اعتماده توكيدا لمداوات المجلس الحالية يندرج في هذا السياق. إنه يتناول الأحكام التي ستعتمد من أجل انشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا واشترك الأمم المتحدة في رصد وقف إطلاق النار. ويجب علينا الترحيب بهذه التدابير الهامة التي يتخذها المجلس.

بالنيابة عن الرئيس الحالي للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، أود أن أؤكد للمجلس مرة اخرى أن منظمنا دون الإقليمية ستتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة في إنجاز مهمتها في ليبيريا.

إن الحرب الأهلية في ليبيريا قد أعاققت تحقيق عملية التكامل - وخاصة الاقتصادي - في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وهي مهمة من شأنها أن تسهم في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في القارة الافريقية. إن إقرار السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا هو إذن من أولى أولوياتنا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنن على الكلمات الرقيقة التي وجهها

الي .

المتكلم التالي ممثل نيجيريا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جمبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بأن

أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني لأعرب عن أحر تهانيء وفدي على تقلدك رئاسة هذا المجلس الموقر لشهر آب/أغسطس. ولا يساورني الشك في أنه بخبرتكم الدبلوماسية الثرية وبقيادتكم القديرة سيتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية في المسائل التي سيعالجها في هذا الشهر. ويود وفدي أيضا أن يهنئ بحرارة أميننا العام الذي لا يكل على تقريره السلس والشامل عن الحالة في ليبيريا الوارد في الوثيقة S/26200 المؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣. وإن الجهود الدؤوبة والباسلة لممثله الخاص السيد جوردن - سمرس، في البحث عن السلم الدائم في هذه الدولة المضطربة في غرب افريقيا يستحق أيضا ثناءنا الأكبر.

وترحب نيجيريا بنتائج الاجتماعين اللذين عقدا في جنيف وفي كوتونو في شهر تموز/يوليه كمتابعة للولاية التي منحت للأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٣ (١٩٩٣). واجتماع جنيف، الذي عقد بمبادرة من الأمين العام وحضره، من بين جملة آخرين، رئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا (اكواس) والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية قد وضع الاطار لأحدث اتفاق بين أطراف الصراع في ليبيريا، تم التوصل اليه فيما بعد في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. ويرى وفدي أنه منذ اتفاق ياموسوكرو الرابع لا توجد أي تسوية شاملة أو حاسمة في البحث عن السلم النهائي في ليبيريا مثل اتفاق كوتونو.

إن نيجيريا فخورة حقا بمشاركتها في عملية السلم في كل مراحلها، وهي العملية التي يبدو أنها تؤتي ثمارها في ليبيريا الآن. وعلى غرار البلدان الشقيقة في غربي افريقيا، وفرت نيجيريا القيادة في صنع السلم وحفظ السلم في ليبيريا، وعلى وجه الخصوص في الوقت الذي خشيت فيه دول أخرى أن تدخل الأراضي المحفوفة بالخطر لهذا البلد الذي مزقته الحرب. وبالتالي، ترى الحكومة النيجيرية أنه ربما قد أصبح من حقنا أن ندعو جميع الأطراف التي لها مصلحة في ليبيريا، بما في ذلك أعضاء المجتمع الدولي، لدعم هذا الاتفاق الذي توصلنا إليه أخيرا لتحقيق النتائج المرغوب فيها.

إن مشروع القرار قيد نظر المجلس يستحق أن يعتمد بالاجماع. فهو يمثل خطوة هامة في بذل الجهود لتحقيق حل سلمي وسريع للصراع الذي دام بضع سنوات في هذه الدولة الواقعة في غرب افريقيا. ويسر وفدي أن مشروع القرار الحالي يسعى، ولو ضمنا، إلى القيام، بأكثر الوسائل فعالية بتنفيذ أحكام اتفاق ياموسوكرو، الذي تعتبره بلدان غربي افريقيا وأطراف الصراع في ليبيريا منذ أمد طويل أفضل أساس ممكن

S/PV.3263

11

لاحلل السلم الدائم في هذا البلد. وإننا نعتقد أن إنشاء اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار في ليبيريا، التي ستحل محلها فيما بعد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا ستقطع، كما يوصي مشروع القرار الحالي شوطا طويلا في تعزيز عملية السلم، التي تلتزم دول المنطقة دون الإقليمية التزاما دائما.

وبالرغم من توقيع كل الأطراف ذات الصلة بالصراع في ليبيريا على اتفاق كوتونو، فإنه لا تساورنا أية أوهام أن السلم قد بزغ أخيرا في هذا البلد. ونحن لا نستبعد امكانية خرق أحد الأطراف لاتفاق كوتونو، ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يستمر في بذل قصارى جهده إلى أن يضمن السلم ضمانا كاملا في البلد. وبالتعاون النشط الذي اتضح مؤخرا بين الأمم المتحدة ومنظمات اقليمية افريقية، وخصوصا، الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، فقد أصبح ممكنا الآن، أكثر من ذي قبل الإبقاء على اتصال وثيق بكل الأطراف المتورطة في الأزمة الليبرية. وفي ظل هذا الظرف، ومع الارادة السياسية والعزم لدى شعب ليبيريا والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، يمكننا أن نأمل بثقة أن نهاية الأزمة الليبرية قد أصبحت قريبة جدا.

وختاما، إذ تستمر الجهود لتحقيق السلم في ليبيريا نغتنم هذه الفرصة لنجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي ووكالات المعونة ذات الصلة ألا تتقاعس في جهودها لتوصيل المساعدة الانسانية إلى من هم في حاجة والمشردين من الشعب في ليبيريا، الذين عانوا ولا يزالون يعانون من ويلات الحرب الأهلية. إن المجتمع الدولي عليه واجب في أن يواصل مساعدة هذا الشعب على إعادة بناء حياته في سلم وكرامة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على كلماته الرقيقة التي وجهها

إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض أمامه. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن ذلك واقع الحال.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلّق وفدي أهمية كبيرة على

مشروع القرار المعروض علينا، والذي يتعلق بالمعانة الطويلة لأمة ليبيريا. ونؤيد من أعماق قلوبنا إيفاء فريق قوامه ٣٠ مراقبا عسكريا مما يشير إلى بداية مشاركة الأمم المتحدة الرسمية في حل ذلك الصراع المأساوي والدامي. واتفاق كوتونو للسلم للشهر الماضي ينبغي اعتباره حدا فاصلا في الجهود الطويلة

والمؤلمة التي بذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا من أجل احلال السلم في ليبيريا، وهو أمر يستحق عليه التهائى الخالصة. لقد كان هذا، بصفة أساسية، إنجازا افريقيا، وبشكل أدق إنجازا لمنطقة غربي افريقيا، مولته بلدان تلك المنطقة ووجهته وزودته بالرجال. وقد أجبرت القيادة الثابتة والمصممة المقاتلين على الجلوس على طاولة السلم ونتج عن ذلك اليوم وجود وقف اطلاق النار، وخطة لنزع السلاح وتسريح الجيش. وأهم من أي شيء آخر وجود اتفاق بشأن اعتبار ليبيريا بلدا موحدا. وفي هذا الصدد نشيد بقوة بالجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص الذي يتصف بالكفاءة والحيوية البالغتين، السيد تريفور جوردن - سمرس، الذي حقق هذا التحول بعد بضعة أشهر من المفاوضات المتأنية.

ولكن يجب أن نبقى واقعيين وعلى يقظة وأن نتحرك بالسرعة القصوى للاستفادة من هذا التحول. إن الحروب والأعمال القتالية دائما تولد قدرا معيننا من عدم الثقة والشك، اللذين لا بد من التغلب عليهما إذا اريد للسلم أن يبقى قائما. إن هذه المشاعر قد كانت واضحة في الصراع، وقد امتدت إلى أحكام الاتفاق. ووجود الأمم المتحدة في ليبيريا سيقدم بالتالي التأكيدات التي نمس الحاجة إليها لكل الأطراف بأن المجتمع الدولي مهتم بالصراع وأن لديه الاستعداد لأن يشارك في البحث عن حل منصف وعادل. ولكن وبحق صيغ الاتفاق كعمل مشترك بين أكواس، وفريق مراقبة وقف اطلاق النار التابع لأكواس والأمم المتحدة، عاكسا الدور المتمم الذي لعبه كل منها حتى الآن تحت قيادة أكواس. وسيكون مثالا ساطعا على التقسيم الاقليمي والدولي للعمل في صيانة السلم والأمن الدوليين.

يجب أن نبقى دائما متذكرين أن هذه الحرب قد ألحقت خسائر جسيمة بالشعب الليبيري، وإنه بالإضافة إلى إرساء السلم، ينبغي القيام بكل جهد من أجل زيادة تدفق المساعدة الانسانية بشكل سريع. ويجب أيضا أن تهيأ الظروف التي تمكن الآلاف من اللاجئين والمشردين من العودة إلى منازلهم، ولن يتم ذلك بشكل فعال إلا إذا كان هناك رفع للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها أكواس. ومن أجل أن يتحقق ذلك، فإن على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة أن تتواجد في مكائدها وأن تبدأ عملية وقف إطلاق النار ونزع السلاح دون عراقيل. من الواضح أن هناك كل الحوافز على التحرك السريع.

وفي هذا الصدد نرحب بزيادة توسع أكواس من خلال سحب قوات جديدة من بلدان أكواس ودول أخرى في منظمة الوحدة الافريقية خارج منطقة غربي افريقيا. ونعتقد أن قوة المراقبة للأمم المتحدة ستوفر المصداقية والوضوح اللازمين بشكل حاد، ليس فقط في التحقق من وقف إطلاق النار ولكن أيضا في تنفيذ أحكام الاتفاق الخاصة بالتخيم ونزع السلاح وتسريح الجيش.

وبينما كان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة مفيدتين في جمع الأطراف المتحاربة على طاولة المفاوضات، لم تفرض الأمم المتحدة أو الاتحاد مجموعة اتفاقات على الأطراف. إن هذه الخطة نتاج الليبريين أنفسهم وهي تعكس - كما نأمل - رغبتهم الجادة في وقف القتال. وسيكون من الخزي الداعي للسخرية - بل ستكون مأساة - إذا ما ظهر أن أحدا ينوي استخدام هذا الاتفاق وسيلة للإلهاء لشراء الوقت للدعم أو إعادة التجهيز. ومما هو مأمول فيه ألا تستخدم تلك المسائل الواردة في الاتفاق التي لم توضح تماما، مثل مسألة الرئاسة، ذريعة لإعادة اشعال الصراع.

إنه بالإصلاح الانتخابي المقترح وإعادة هيكلة السلطتين التشريعية والقضائية أرسيت القاعدة المؤسسية الضرورية لاستئناف الحكم الوطني. وبإزالة الأسلحة، وتسريح القوات وإغلاق الحدود، يمكن أن يكون في وسع ليبيا أن تبدأ في الإعداد لتسجيل الناخبين، والانتخابات، ولحكومة تمثيلية حقا. إن الأمم المتحدة بحاجة لأن تكون موجودة لتساعد في هذا المشروع الهام، الذي سيبدأ بثلاثين مراقبا عسكريا، وربما يحدد الخطى أمام جهد دولي للنهوض بإعادة بناء ليبيا.

السيد بن جلون تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيدة الرئيسة، نيابة عن وفد بلادي، أود أولا أن أعرب عن ارتياحنا إذ نراكم تتراأسون المجلس الشهر الحالي. وإنني مقتنع بأن قدرتكم العظيمة وكفاءتكم الشخصية ستكفل بنجاح عملنا. ونحن نؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا الكامل. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأنقل تهانتي الحارة الى السفير ديفيد هناي على الأسلوب الفعال للغاية الذي قاد به عملنا الشهر الماضي.

لقد درس وفد بلادي بعناية تقرير الأمين العام الممتاز بشأن الحالة في ليبيا، ولا يسعه إلا أن يرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت على الساحة السياسية لذلك البلد الشقيق، وبخاصة التوقيع على اتفاق سلام من أطراف الصراع - تحت رعاية الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في يوم ٢٥ تموز/يوليه الماضي في كوتونو. ونحن نعتقد أن هذا إنجاز كبير سيسهم الى حد كبير في تطبيع الوضع في بلد لا يزال يعاني من أهوال حرب أهلية وتدمير.

إن إبرام هذا الاتفاق، الذي حدث بفضل الجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام، السيد غوردون سومرس وبلدان الاتحاد الاقتصادي لبلدان غربي افريقيا، مثال طيب على التعاون التام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على النحو الوارد في الفصل الثامن من ميثاق منظماتنا.

ووفد بلادي مقتنع بأن عمل الأمم المتحدة، جنباً لجنب مع عمل بلدان الاتحاد، سيسهم بطريقة حاسمة في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق بجعله أكثر مصداقية.

إننا نود أن نذكر ارتياحنا الكبير للنهج الذي اعتمده الأمين العام لإنشاء بعثة حفظ للسلام في ذلك البلد الشقيق. أولاً، سترسل بعثة مراقبة فنية، وهذه سيتبعها فريق أولي مكون من ٣٠ مراقباً عسكرياً لفترة محدودة قدرها ثلاثة أشهر، على نحو ما ورد في مشروع القرار الذي أمامنا.

فضلاً عن ذلك، نحن نؤيد قرار الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني خاص لليبيريا لتوفير المساعدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية التي قدمت تضحيات، وكذلك بلدان افريقية اخرى قد تستطيع تقديم تعزيزات الى فريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

ونحن نتطلع باهتمام وتفاؤل الى التقرير التالي للأمين العام وهو التقرير الذي سيتضمن دون شك توصيات بشأن ولاية البعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة المتصورة في ليبريا ومجالها ونفقاتها، وأيضاً بشأن الاسلوب الذي سيكفل به التنسيق بين تلك البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفي ضوء ما تقدم، سيصوت وفد بلادي مؤيداً لمشروع القرار الذي أمامنا لأننا نعتقد أنه يعكس محتويات تقرير الأمين العام، وبالتالي يشمل شواغلنا الكلية فيما يتعلق بهذه المسألة الافريقية التي يعلق عليها بلدي أهمية كبرى.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي

وجهها اليّ.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيدة الرئيسة، إن وفد بلادي مسرور

بشكل خاص إذ يراكم تتراًسون المجلس هذا الشهر. لقد أتيتم الى هنا بعد عمل بارز طويل في البحوث

العلمية وفي التدريب الخاص بالموارد البشرية في بلدكم في مجال العلاقات الدولية. ولهذا كله فإنكم تتمتعون باحترام تستحقونه بجدارة.

في مناسبتين سابقتين كنت في المجلس تحت رئاسة السفير هنري ممثل المملكة المتحدة. وإنني أشرك في الاعتراف الذي أعرب عنه زملائي بقدره السفير هنري وتفانيه غير العاديين بمساعدة وفد بلاده البالغ الكفاءة.

في يوم ١ آب/أغسطس نفذ وقف لإطلاق النار إعمالا لاتفاق كوتونو المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه، إن العنف الذي لا يخبج الذي ظل مدة ثلاث سنوات منذ الغزو الذي قام به تشارلز تيلور لمنطقة نيمبا من كوت ديفوار للاطاحة بصامويل دوي، أزهق بالفعل أرواح ١٥٠ ٠٠٠ فرد وأدى الى نزوح حوالي مليون فرد آخر من ديارهم. وليس هناك شك في الدور البارز الذي اضطلع به في هذه الوساطة الأمين العام وممثله الخاص، السيد تريفور غوردون - سومرس الذي يعرب له وفد بلادي عن تقديره. إن الزمن وحده هو الذي سيدلل على الرغبة الحقيقية لدى الأطراف، وبخاصة الجبهة الوطنية القومية لليبيريا - في الامتثال للاتفاق. وكما أوضح وزير الشؤون الخارجية لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة لليبيريا السيد باكوس ماثيوس، فإن اتفاق كوتونو يمثل نصرا أحرزه شعبه، نصرا لمثابرتة في طلب السلام، نصرا أحرزه شعبه في تحمل مسؤولية إعادة البناء السياسي لبلده. إنه دون شك اتفاق فرضته الأطراف على نفسها وهذه، الى حد كبير، قيمته العظمى.

إن اتفاق كوتونو يقضي باجراء انتخابات في النصف الأول من عام ١٩٩٤ وعلى نزع سلاح فوري تقريبا من جانب الأطراف وتجربة أنغولا في هذا الصدد يجب أن تكون ماثلة أمامنا. إن السيد سافيمي رأى العملية الانتخابية في أنغولا مجرد طقوس يؤكد بها زعامته. وعندما لم تصبح كذلك، تجاهل العملية مع ما ترتب على ذلك من نتائج نعلمها جميعا. وقد أعطى زعيم الجبهة الوطنية القومية لليبيريا نفس الدلالة. يقضي الاتفاق أيضا بأن تنشئ أطراف الصراع مجلسا انتخابيا مكونا في البداية من خمسة أعضاء وجمعية تشريعية من ٣٧ عضوا. وتقع على هذين الجهازين مهمة ممارسة عملية الانتقال الاولية، التي ستكون بطبيعة الحال عملية طويلة وشاقة من التصالح وإعادة الوحدة الوطنية ستتطلب، كما أشار بحق وزير الشؤون الخارجية الليبري، تعاون الأطراف ودعم المجتمع الدولي ومساعدته اليقظة.

ووفقا لذلك، يأمل وفد بلادي أن يكون من الممكن تنفيذ اتفاق كوتونو حتى في اطار الجدول الزمني الصارم الموضوع - وبخاصة لاجراء الانتخابات؛ التي ينبغي ألا تمثل نهاية عملية التصالح الوطني لليبيريا. إن تقرير الممثل الخاص للأمين العام، السيد غوردون - سومرس يؤكد أهمية مشاركة مختلف مستويات المجتمع الليبري - البالغين، النساء، وزعماء الطوائف - كخطوة أساسية في عملية إعادة التوحيد والتصالح الوطني. وهذا الجانب له أهمية حاسمة، كما توضح الحالة الراهنة في الصومال. في ليبيريا، الوضع حتى أكثر تبشيرا بالأمل. هناك صحف مستقلة، ومراكز لحقوق الإنسان، وجماعات لحماية الأطفال، وما الى ذلك تباشر عملها.

في سياق التصالح الوطني، أعتقد أنه من الجدير التذكير ان انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي عدم إغفالها في عملية تطبيع ذلك البلد الذي طالت معاناته. إن عدم العقاب لم يؤد - ولن يؤدي - إلا الى التشجيع على استمرار ارتكاب الجرائم. إن المذبحة التي راح ضحيتها ٦٠٠ لاجئ من النساء والأطفال في كنيسة سانت بيتر في مونروفيا، ومقتل خمس راهبات امريكيات - مما يذكرنا بقتل قسس يسوعيين امريكيين وراهبات في السلفادور - واستخدام الجبهة الشعبية لتحرير ليبيريا لجماعات مسلحة من الأطفال، تضيف بعدا شريرا للعنف الذي عانى منه شعب ليبيريا خلال فترة وصفت بأنها فترة حكم استبدادي وانتحار وطني، ووصفتها أنا شخصا مرة بأنها حرب قليلة الحدة لكنها كثيرة الوفيات.

يود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن تقديره لاشتراك الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، الذي أرسل بكل جرأة منذ ثلاث سنوات قوات عسكرية مكنت من إنشاء حكومة مؤقتة في مونروفيا، يرأسها البروفيسور سوير.

وليس هناك شك في أن كثافة وتعقيد الصراع قد اثارا سلسلة من الإجراءات التي تجاوزت الولاية الأصلية للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا. إلا أن المسألة هي ماذا كان سيحدث لو لم يوافق الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا على هذا التدخل، لا سيما أن الأمم المتحدة ذاتها لم تتدخل إلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ للقيام بالدور السياسي في الصراع، أي بعد ما يقرب من ثلاث سنوات.

وقد أكدت منظمة رصد افريقيا بحق أن التجربة فيما يتعلق بلجنة الحقيقة في السلفادور تبين أنها آلية يمكن أن تكييف بالنسبة لحالة ليبيريا. ورغم أن التجارب في منطقة معينة حيث تسود ظروف مختلفة لا تنطبق بالضرورة على منطقة أخرى، أود أن أوضح أن الآلية المعتمدة في السلفادور يمكن أن تقدم سابقة قيمة، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار قيمتها الأدبية والأخلاقية.

إن توثيق الانتهاكات يجب أن يكون له غرض، كما أوضح رئيس لجنة الحقيقة، رئيس كولومبيا السابق بيليساريو بيتانكور، عندما قال:

"يوقع اتفاقات السلم دائما أولئك الذين يخوضون الحرب، وأن جميع المتقاتلين السابقين أقاموا محافل الوفاق في المجتمع الجديد. كل طرف مدعو إلى أن ينفذ المهمة التي فرضها عليه ألمه وحبه للبلد ... إن أمة جديدة تنهض من تحت أنقاض حرب كل من اشترك فيها ظالم. انهم مراقبون من أولئك الذين لقوا حتفهم، من السماء، ومن أولئك الذين ما زال الأمل يراودهم".

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي

وجهها إلي.

السيد لي جاو شنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يسعدني بالغ السعادة أن أنضم

إلى زملائي في الترحيب بوزير خارجية ليبيريا الذي قطع تلك المسافة الطويلة لحضور جلسة اليوم. لقد نقل إلينا صوت الشعب الافريقي وطموحات الشعب الليبيري إلى السلم والاستقرار والوفاق الوطني والتنمية الاقتصادية.

S/PV.3263

21

(السيد لي جاوشنغ، الصين)

-٢٢-

٦/سا/فضل

ويشعر الوفد الصيني أيضا بامتنان كبير للبيانين الهامين اللذين أدلى بهما وفد بنن ونيجيريا.

لقد بعث توقيع اتفاق السلم في كوتونو الأمل فينا بأن نشهد نهاية الحرب الأهلية التي استمرت ثلاث سنوات ونصف في ليبيريا. وهو يعتبر أيضا اسهاما أساسيا في استعادة السلم والاستقرار في ليبيريا وفي منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية. ويسعد الوفد الصيني بالغ السعادة أن يرى هذا التطور الهام. وندرك أن تطبيق وقف إطلاق النار في ليبيريا، الذي تحقق بمساعدة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية وبدء تنفيذ اتفاق السلم، يعتبران دون شك بداية طيبة في عملية السلم. وإن أية بداية طيبة تعتبر نصف الطريق إلى النجاح. ويعتمد النجاح في عملية السلم وتحقيق سلم حقيقي ودائم في ليبيريا أساسا على التعاون الكامل من جانب جميع أطراف الصراع والأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في اعتماد تدابير عملية وفعالة للوفاء بالتزاماتها والتقييد الصارم باتفاق السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لضمان إجراء انتخابات عامة وناجحة، مما يهيئ الظروف لوفاق وطني مبكر.

بناء على هذه الاعتبارات، سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار. ونأمل أن يرسل مجلس الأمن الفريق المتقدم المكون من ٣٠ مراقبا عسكريا في أسرع وقت ممكن من أجل تسهيل جهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا التي تستهدف تحقيق تسوية سياسية. إن القارة الافريقية الزاخرة بمواردها الطبيعية الثرية وشعبها المجد تتمتع بإمكانيات هائلة. إن الشعب الافريقي بعد أن عانى طويلا من الصراعات والحروب يكافح لتهيئة مناخ سلمي لإعادة بناء أوطانه وتنمية اقتصاداته الوطنية. وتؤيد الصين، حكومة وشعبا، كما كان الحال دائما، الشعب الافريقي في قضيته في اتباع طريق السلم والتنمية. ويراودنا وطيد الأمل في أن يتغلب الشعب الافريقي، بمساعدة المجتمع الدولي ومن خلال جهوده الخاصة، على مصاعبه، وأن يعزز وحدته وتعاونه، وأن يسوي نزاعاته المختلفة حتى يمكنه السير على طريق الاستقرار الوطني والتنمية الاقتصادية في وقت مبكر. ونعتقد أن حل الصراع الليبيري سيعزز دون شك السلم والاستقرار في تلك المنطقة والقارة الافريقية بأسرها.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفدي بالغ السعادة ان يرى وزير خارجية ليبيريا هنا اليوم. ويسعدنا أيضا أن نراك، سيدتي الرئيسة تترأسين المجلس في هذا

الشهر. ونتمنى لك النجاح ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل لك. ونود أيضا أن نهنيئ سلفك، السفير هاني، ممثل المملكة المتحدة، على قيادته الممتازة لهذا المجلس في الشهر الماضي.

لقد كان الصراع في ليبيريا مثار قلق كبير لبلدان المنطقة دون الإقليمية وقد تسبب في آلاف القتلى ودمر اقتصاد البلد وخلق حالة انسانية خطيرة وحالة لاجئين.

لقد آن الأوان لأن يعمل المعنيون بجدية وبحزم من أجل تحقيق السلم والاستقرار في البلد. وفي هذا الإطار، نرحب باتفاق السلم في كوتونو باعتباره نقطة تحول في عملية إيجاد حل سلمي ودائم للصراع. إن اتفاق كوتونو نتيجة لجهود مطول من جانب المجتمع الدولي لإقرار السلم في ليبيريا، وقد لعب فيه الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا دورا بالغ الأهمية ولا يزال.

وإننا نشعر بالامتنان بصفة خاصة بالنسبة لإجراء المجلس الذي هيأ الظروف لتقديم مساعدة كبيرة من جانب الأمم المتحدة تفضي إلى بلوغ حل تفاوضي للصراع الليبيري. وفي هذا المضمار، نتفق مع الأمين العام على أن الدور المقبل للأمم المتحدة، وإن كان دورا داعما بطبيعته، فهو حيوي للتنفيذ الفعال لاتفاق السلم الليبيري.

ونرحب بتقرير الأمين العام في هذا المقام وهو يبعث على التشجيع. ويبدو أن بعثة الأمم المتحدة المقترحة في ليبيريا إجراء لا بد منه من أجل التنفيذ الناجح لاتفاق كوتونو. ونأمل أن يتم وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في وقت مناسب. ونقدر بصفة خاصة إرسال فريق متقدم من ٣٠ مراقبا عسكريا إلى ليبيريا في أسرع وقت ممكن للمشاركة في أعمال اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار.

وقد ورد في تقرير الأمين العام أيضا الطلب الخاص بإنشاء صندوق استئماني لمساعدة البلدان المساهمة في فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والبلدان الأخرى التي من المحتمل أن تساهم من أجل تغطية النفقات الناجمة عن دورها في صيانة السلم. ونشجع الأمين العام على إنشاء هذا الصندوق ونحث جميع من يستطيعون الإسهام فيه على تقديم إسهامهم في هذا المضمار.

تواجهنا حالة إنسانية في ليبيريا. وينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لضمان حق وصول المساعدة الإنسانية إلى كل من يحتاجون إليها، المعترف به دوليا.

أخيراً، نود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا من أجل تعزيز السلم في ليبيريا. وبالمثل، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام لليبيريا، السيد غوردون سومرس، لتفانيه والتزامه وأن نهنته أيضا على نجاحه في توجيه المفاوضات التي أدت إلى اتفاق كوتونو.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الرأس الأخضر على الكلمات الرقيقة

التي وجهها إلي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26259 .

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، أسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا،

فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا،

هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بذلك اعتمد مشروع القرار

بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٦ (١٩٩٣).

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية وقبل كل

شيء أن أرحب بحرارة بوزير خارجية ليبيريا بيننا اليوم وأشكره على بيانه الكريم وأشاطره وجهة نظره

بأن اتفاق كوتونو يمثل انتصارا لشعب ليبيريا وأشاطره أمله أيضا في أن يمثل هذا القرار معلما في الطريق

صوب السلم.

ترحب المملكة المتحدة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه. والقرار الذي

اعتمدها للتو شهادة بليغة على جهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لحسم نزاع أودى بحياة ١٥٠

ألف شخص وتسبب في خسائر فظيعة لليبيريا وجلب عدم الاستقرار لجيرانها مثل سيراليون. وذهنى على

وجه الخصوص الممثل الخاص للأمين العام، السيد تريفر غوردن سومرز، والرئيس سوغلو رئيس جمهورية

بنن، والسيد كنعان بنانا من منظمة الوحدة الافريقية. إن هذا الاتفاق مثال ممتاز على التعاون بين الأمم

المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

ولكننا نذكر بأن الاتفاقات السابقة لم تدم. والعناصر الجديدة التي أدخلت هذه المرة هي الإصرار

الواضح لأطراف الصراع على إنهاء المأساة داخل ليبيريا واستعداد المجتمع الدولي لتقديم دعم نشط لعملية

السلم.

إن التوقيع على اتفاق كوتونو ليس إلا بداية، لا نهاية عملية السلم هذه. ومن الأساسي أن تغتنم

جميع الأطراف فرصة السلم هذه وأن تتعاون تعاوننا كاملا في تنفيذ الاتفاق. ويجدر بنا ألا نفوت هذه

الفرصة السانحة لإنهاء الصراع.

وكخطوة أولى من الحيوي أن يستمر وقف إطلاق النار. ولهذا فقد أسعد المملكة المتحدة أن تدعم إرسال مجموعة من ٣٠ مراقبا للجنة وقف إطلاق النار.

ولتتحرك هذه العملية قدما وتنتقل إلى مرحلة الانتخابات وإقامة حكومة جديدة، من الواضح أن القوات الإقليمية التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أوروبا، فريق رصد وقف إطلاق النار، سيكون لها دور حاسم مستمر في صيانة الأمن الداخلي. ونؤيد بقوة جهود هذا الطريق حتى الآن في ظل ظروف بالغة الصعوبة. والاقترحات التي طرحت حتى الآن في كوتونو لتوسيع دائرة المساهمين فيها ولتكملة هذه القوات بمراقبين من الأمم المتحدة، هي فرصة قيمة لبناء الثقة. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام حول أفضل وسيلة لوزع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا.

إن إنهاء هذا الصراع سيكشف الحجم الحقيقي والكامل للخسائر التي لحقت بليبيريا. ولكن من الواضح الآن أن الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية، على المدى الأطول، وإلى إعادة البناء، ستكون كبيرة.

إن حكومتي ستواصل توفير المساعدة الإنسانية - منذ ١٩٩٠، قدمنا بالفعل ٨,٨ مليون جنيه استرليني على نحو ثنائي وعن طريق المجموعة الأوروبية، ونتطلع إلى الاستمرار في التشاور مع شركائنا في المجموعة الأوروبية حول الاحتياجات الأخرى لليبيريا. ونأمل أن يتمكن أكبر عدد ممكن من الدول من النظر بصورة إيجابية في هذه الحالة من أجل تقديم الدعم.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلادي بالتوقيع على اتفاق

كوتونو الذي يضع حدا نهائيا لصراع مميت. ونشيد بالجهود التي بذلها كل من ممثل الأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لرعاية عملية التسوية السلمية. وفرنسا الآن تناشد جميع الأطراف أن تمتثل تماما للالتزامات التي تعهدت بها.

هذه المرة هي من المرات الاولى التي تضطلع بها الأمم المتحدة، إنطلاقا من روح الفصل الثامن من الميثاق، بعملية حفظ للسلام بالتعاون مع منظمة إقليمية، ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذا. ولهذا سترقب فرنسا بعناية خاصة الطريقة التي ستجري بها هذه العملية، وعلى وجه الخصوص التنسيق بين قوات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا وقوات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا المساهمة في العملية. ويجدر بنا أن نتأكد، في هذه التجربة الأولى، من أن اختصاصات وحقوق المنظمتين تحترم احتراما دقيقا، ومن المفهوم أن الأمم المتحدة لا بد أن تحافظ على أسبقيتها. وهذا التشاطر المحدد بوضوح للمسؤوليات ينبغي كذلك أن يكون له آثاره في مجال التمويل، حيث يجدر تجنب أي لبس. فأنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن

تمول من الأنصبة المقررة، في حين أن أنشطة قوات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ينبغي تمويلها عن طريق صندوق استئماني خاص، يمول عن طريق الإسهامات الطوعية. وستدرس فرنسا تقرير الأمين العام في هذا الشأن بعناية خاصة.

وعلاوة على ذلك، تشعر فرنسا بالقلق إزاء الصعوبات الخاصة بتأمين المساعدة الإنسانية لليبريا، ولا سيما لكون قوافل لا بأس بحجمها محتجزة الآن على الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا، بالرغم من طلبات لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتعلق فرنسا أهمية قصوى على إعادة فتح الحدود فورا من أجل تأمين المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى إنشاء نظام رصد ملائم للسماح بالتحقق من الطابع الإنساني لهذه القوافل. وأخيرا، بينما نرحب باحتمال الازدحام السريع لمراقبي الأمم المتحدة للإسهام في تسوية الصراع في ليبيريا، فإننا نأمل أن تبدي الأمم المتحدة سرعة مماثلة للإسهام في حسم صراع آخر على نفس القدر من الفتك، ألا وهو الصراع الدائر في رواندا.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انضم وفد البرازيل إلى توافق

الآراء بشأن القرار ٨٥٦ (١٩٩٣) المعني بالحالة في ليبيريا. وتتابع البرازيل بقلق محنة ليبيريا، جارنا على الشاطئ الآخر للمحيط الأطلسي وعضو زميل في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. ونعتقد أن التوقيع على اتفاق كوتونو للسلم يشكل إنجازا كبيرا، ويعزز آمالنا في الإنهاء الكامل للصراع المدني المأساوي الذي يعصف بذلك البلد، بل وفي استعادة السلم والأمن في ذلك الجزء من غرب افريقيا.

ومما يشجعنا أن الجهود المضنية التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والممثل الخاص للأمين العام، السيد تريفور غوردن سومرز، قد لقيت التزاما من الفئات المتحاربة بالتوصل إلى تسوية تفضي إلى المصالحة الوطنية وإعادة تعمير ليبيريا. وفي هذا الصدد نشاطر الرأي المعرب عنه في مسار هذه الجلسة بأنه يجدر بالمجتمع الدولي أن يتعاون مع جهود المساعدة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك بغية تهيئة ظروف أفضل أمام التنفيذ السلس لاتفاق السلام. ولذلك نؤيد النداء الذي وجهه في هذا الصدد اليوم السيد باكوس ماثيوس، وزير الشؤون الخارجية لليبيريا. ويشيد وفدي، على وجه الخصوص، بالاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا على الجهود الدؤوبة التي يبذلها في ظل ظروف بالغة الصعوبة من أجل استعادة السلم والاستقرار في ليبيريا. ونتوجه بالتقدير أيضا إلى منظمة الوحدة الافريقية على الدعم الذي قدمته هذه المنظمة الإقليمية لعملية السلام.

ونتطلع قدما لتلقي ودراسة تقرير الأمين العام حول الإنشاء المقترح لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا، ولا سيما المبادئ التوجيهية للتعاون المستقبلي بين الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وعمليات الأمم المتحدة المقترحة في ليبيريا. وبكفالة قدر أكبر من الكفاءة في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلام، سيخدم هذا التعاون كنموذج للعمليات المستقبلية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

ونلاحظ أن القرار ٨٥٦ (١٩٩٣) يطالب الأطراف بكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرها المنتشرين في الميدان. ويشجع القرار أيضا على التوقيع المبكر على اتفاق خاص بوضع البعثة، مما يجنب أي إعاقات لا موجب لها في وزع البعثة.

وبالرغم من أن البرازيل تعترف بالصعوبات البالغة التي لا تزال ليبيريا تواجهها، فإنها على ثقة من أن عملية التسوية تسير على الطريق الصحيح، وأن شعب ليبيريا سيتمكن في نهاية المطاف من التمتع بما يستأهله من السلم والأمن والاستقرار.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): سيدتي الرئيسة، أود

بداية أن أعرب لكم عن مدى سرورنا بالترحيب بكم رئيسة لمجلس الأمن. لقد شهدنا بالفعل بارتياح بالغ أن دفعة سفينتنا تحت قيادتكم بين يدين أمينتين. وأنا لعلى اقتناع بأنكم ستقودون هذه السفينة إلى بر الأمان في عاصفة السياسات الدولية. وندين بالامتنان أيضا لسلفكم السفير ديفيد هني على إدارته الممتازة لأعمال المجلس في شهر تموز/يوليه.

يود الوفد الروسي أيضا أن يرحب بوجود وزير خارجية ليبريا هنا اليوم. لقد استمعنا إلى بيانه الهام باهتمام شديد.

ترحب روسيا مع الارتياح بالتوقيع، في كوتونو، في ٢٥ تموز/يوليه من هذا العام، على اتفاق نعتقد أنه يمكّن حقا من إرساء السلم في ليبريا وعودة اللاجئين إلى ديارهم. ومن الأهمية القصوى في رأينا أن تتقيد جميع أطراف الاتفاق على نحو صارم بالالتزامات التي قطعتها، وألا تقدم على أية محاولات لنسف عملية حفظ السلم.

لقد نادى روسيا على الدوام وما زالت تنادي - بما في ذلك هنا في مجلس الأمن - بحل المشكلة الليبرية على أساس إقليمي. وفي هذا الصدد، نرى أن التوصل إلى اتفاق السلم تحت رعاية منظمة إقليمية - هي الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا أمر له مغزاه، ونود أن نهني تلك المنظمة. فبهذا تكون سابقة إيجابية قد أرسيت في معرض البحث عن سبل لحسم الصراعات العسكرية والأزمات في القارة الافريقية، داخل إطار الجهود الافريقية.

إن تجربة تسوية العديد من حالات الأزمات، بما فيها الأزمات في افريقيا، أثبتت على نحو مقنع أن السبيل الحقيقي والفعال الوحيد هو الحوار السياسي والتوفيق المتبادل.

لقد صوت الوفد الروسي تأييدا للقرار لأنه يستهدف الوصول إلى تسوية للصراع، والضمان الفعال لامتنال الأطراف لشروط وقف إطلاق النار. والاتحاد الروسي، فيما يخصه، مستعد لأن يدعم في المستقبل أنشطة الدول الافريقية من أجل إيجاد سبل لتسوية الصراعات العسكرية والأزمات في تلك القارة، في سياق الجهود الإقليمية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة

التي وجهها إلي.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء، أن أقول إن

وفدي سعيد برؤية وزير خارجية ليبيريا يشارك في مناقشتنا اليوم.

ترحب اليابان باتفاق كوتونو للسلام. فهو خطوة هامة نحو إعادة السلم والأمن إلى نصابهما

في ليبيريا. وأتوجه بإشادة حارة إلى الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية

والأمين العام وممثلته الخاص، السيد غوردون - سومرز، على ما بذلوه من جهود لاستعادة السلم في ليبيريا.

ويسرني أن ألاحظ أن وقف إطلاق النار ما زال صامدا بصفة عامة. وبغية الاستفادة من هذا الوضع،

من الأهمية بمكان إيفاد فريق متقدم من المراقبين العسكريين إلى ليبيريا بأسرع ما يمكن.

ونتفق مع الأمين العام في رأيه بأن الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا أو الفريق التابع له لرصد

وقف إطلاق النار سيواصل القيام بدور مركزي في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلام، مع قيام الأمم المتحدة بدور

داعم، وأشدد هنا على أهمية كفالة التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غربي

افريقيا.

وإلى أن يتسنى ذلك، أرى أن التوسع السريع وغير المعاق في أنشطة المساعدة الإنسانية في جميع

أنحاء البلد يكتسب أهمية قصوى. واستجابة لهذه الحاجة قررت حكومتي في الشهر الماضي أن تقدم

مساهمة مالية لبرنامج مساعدة اللاجئين الليبريين. وقد فعلت ذلك إيمانا منها بأن هذه المساعدة أساسية،

لا لتخفيف معاناة الجماهير فحسب، بل أيضا لإرساء الظروف التي ستفضي إلى التنفيذ الناجح لاتفاق

كوتونو للسلام.

السيد بيداويه (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يرحب وفدي بوجود وزير خارجية

ليبيريا اليوم بين ظهرانينا، ونتوجه إليه بتحية قلبية.

لقد درست حكومة اسبانيا بعناية تقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا (S/26200). ويسرنا أن ننوه

ونرحب بالتوقيع، في ٢٥ تموز/يوليه، على اتفاق كوتونو الذي يحمل في طياته الأمل في وضع نهاية لحرب

الأشقاء الرهيبة التي طال أمدها والتي تعصف بتلك الدولة الافريقية.

توفر ليبيريا مثلاً للتعاون بين الأمم المتحدة وأحد المنظمات الإقليمية - وهو في هذه الحالة بالذات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا - وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. وقد شجعنا أيضاً أن نعلم أن منظمة الوحدة الأفريقية تشارك في مساعي السلم في ذلك البلد وتزودها بدعم قيم.

يرحب وفدي بقرار الأمين العام بإيفاد فريق فني إلى ليبيريا للنظر في إمكانية إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ذلك البلد الأفريقي. ونوافق على إيفاد فريق قوامه ٣٠ مراقبا عسكريا إلى ليبيريا للتعاون في رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها.

ونرى أيضاً من المناسب تماماً أن يصدر الأمين العام نداءً موحداً بين الوكالات من أجل دعم أنشطة المساعدة الإنسانية التي تعد أساسية لإرساء الظروف المؤدية إلى التنفيذ المرضي لاتفاق السلم. لكل هذه الأسباب، صوت وفدي مؤيداً القرار الذي اتخذناه تواب.

ينبغي أن يواصل المجلس بيقظة مراقبة مجرى الأحداث في ليبيريا، لأنه - كما أشار الأمين العام - لا يجوز لنا أن نستهيئ بالصعوبات التي قد تنشأ في المستقبل. إننا نشق بأنه لن تبرز مثل هذه الصعوبات، ولكن في حالة ظهورها ينبغي أن يتخذ المجلس الخطوات الواجبة للتغلب عليها وضمان عدم إحباط رغبة الشعب الليبيري في السلم.

إن إسبانيا تناشد جميع الأطراف أن تحترم الالتزامات التي تعهدت بها في اتفاق السلم. ونحن على استعداد، بوصفنا من أعضاء مجلس الأمن، لأن نواصل تعاوننا لكفالة النجاح الكامل لعملية السلم التي بدأت في كوتونو.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أدلي ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

إن وفدي يؤيد تمام التأييد مشروع القرار الذي تم التصويت عليه منذ لحظات بشأن الحاجة إلى الإبقاء على الراصدين من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في كوسوفو وفويفودينا وسنجق. مرة أخرى نواجه بحالة مشحونة بإمكانية أن تندلع، وحق تقريبا بيقين أن تندلع أعمال قتالية نتيجة للقمع العام الذي تتعرض له المجموعة الإثنية الألبانية البالغ عددها أكثر من مليوني نسمة والتي تشكل أغلبية سكان كوسوفو. كل الدلائل تشير إلى هجوم عسكري وشيك، مثل زيادة القوات في المنطقة وتحركاتها المتعمدة والاستفزازية، وتحليق الطائرات العسكرية على مستوى منخفض. وهناك مؤشرات مؤكدة تنذر بتكرار مأساة البوسنة. وبالنظر إلى الروابط الإثنية المنتشرة في منطقة البلقان، وهي الروابط التي لا يبدو على الإطلاق أنها تلتزم بالحدود الوطنية، فإن احتواء هذه الأعمال القتالية سيكون ضربا من المستحيل. وهذا، بالتالي، قد يجعلنا نواجه صراعا شاملا في البلقان.

كان الخوف من هذا الصراع الواسع النطاق هو الدافع وراء الرغبة في إرسال راصدين إلى المنطقة، لرصد أية دلائل على تصاعد التوترات. وربما يكون لهذه الحالة جانب إنساني مباشر يحتاج إلى المعالجة أيضا، وهو الانتهاك التام لحقوق الإنسان، الذي يتعرض له غير الصرب من أهالي المنطقة، والذي يعد جزءا من نمط "التطهير الإثني" الذي نشاهده كثيرا في البوسنة.

إن غير الصرب في كوسوفو يحرمون بشكل منهجي من ممتلكاتهم، وينقلون من منازلهم، ويستبعدون من الوظائف، وتغلق مدراسهم، ويواجهون اضطهادا دينيا، ويتعرضون للاعتداء الجسدي. كما منع العديد من منظماتهم من العمل. وأعمال التعذيب والاختفاء والاحتجاز التعسفي والقتل والسجن السياسي تنتشر وتزايد.

هذه الحقائق لا تخفى على أحد ويبدو أنها تزداد سوءا على مر الأيام. ولكنها، بالطبع، يفندها الصرب الذين يقدمون لنا "تفسيرات" مختلفة للأحداث هناك. وما من شك في أن الأمور ستتفاقم إذا ترك الصرب يتمادون في أعمالهم دون مراقبة؛ وستحجب الطبيعة الحقيقية للانتهاكات، بصرف النظر عن مداها، عن الرأي العام. والصرب بالتأكيد يعلمون ذلك، وهذا ما جعلهم ينتهزون الفرصة لإلقاء اللوم على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن عدم رغبته في التعاون معهم، متخذين ذلك ذريعة لإنهاء ولاية المراقبين.

إن بلغراد تعرف تماما ما الذي ينطوي عليه ضمنا هذا النزاع - نحن نتكلم في الواقع عن البوسنة؛ إن أصل المشكلة يكمن في حصار سراييفو والمدن الأخرى في البوسنة. وإذا سمح لبلغراد بالإمعان في هذه الإبادة الجماعية، فما من سبب يدعوها لأن تغض طرفها أولا، وقد ظل المجتمع الدولي يغض من طرفه كثيرا في البوسنة وما زال، حتى أصبحت أعيننا الآن مغمضة على الدوام تقريبا.

ومع ذلك، أيد وفدي القرار بإعادة المراقبين، أملا منه في أن يحقق أي شيء كان. فعلى الأقل، ستتوفر لدينا، بهذه الطريقة، تقارير توثق أسوأ مخاوفنا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وأود أن أشكره، بصفتي الوطنية، على ملاحظاته الطيبة عن مشاكل الناس في الولايات المتحدة. أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلة الولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة أنشطة البعثات الطويلة الأجل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها حيوية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع انتشار الصراع في يوغوسلافيا السابقة. فبرصد حالة حقوق الإنسان في كوسوفو وسنجق وفويفودينا، أعلنت هذه البعثات صراحة للسلطات في بلغراد أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن قمع الصرب للسكان غير الصرب المحليين.

وقد أوضحت حكومة الولايات المتحدة نفس النقطة. وكانت رسالة الرئيس بوش محددة وواضحة: إننا على استعداد للرد على صربيا في حالة نشوب صراع في كوسوفو بسبب الأعمال الصربية. كما أن وزير الخارجية كريستوفر كرر هذه الرسالة بشكل حازم.

لقد كان قرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإنهاء بعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا خطأ جسيما، ونحن ندعو السلطات لإعادة هذه البعثات في الحال دون أية شروط مسبقة. ومن الواضح أن السلطات في بلغراد ترغب في مقايضة السماح بإعادة بعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعودة الجمهورية الاتحادية إلى عضوية المؤتمر.

ولكن المؤتمر أوضح على نحو لا لبس فيه أن هذه البعثات ليست جزءا من أية مساومة أو صفقة. وإننا نؤيد تماما هذا الموقف. وعلى سلطات بلغراد أن تفهم أن جميع أطراف المأساة التي حاقت بيوغوسلافيا السابقة لن تستفيد إلا بوجود مراقبين محايدين لحقوق الإنسان. وانتهاكات حقوق الإنسان

ليس من شأنها إلا تأخير عودة صربيا والجبل الأسود إلى مجتمع الأمم. واتساع نطاق الصراع من جراء انتهاكات حقوق الإنسان سيلحق الضرر بالمعتدي والضحية على حد سواء.
أستأنف الآن وظيفتي بوصفي رئيسة المجلس.
لا يوجد متكلمون آخرون. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥